

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٣٩٧١ لسنة ٢٠٢٥

بتشكيل اللجنة العليا للمسؤولية الطبية وسلامة المريض
ونظام عملها

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون تنظيم المسئولية الطبية وسلامة المريض الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٢٥ ؛

وبناءً على ما عرضه نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية البشرية ووزير الصحة والسكان ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تشكل اللجنة العليا للمسؤولية الطبية وسلامة المريض على النحو الآتي :

- ١- الأستاذ الدكتور/ حسين مصطفى موسى خالد - وزير التعليم العالي والبحث العلمي الأسبق (رئيساً للجنة) .
- ٢- الأستاذ الدكتور/ عمر شريف عمر - أمين المجلس الأعلى للمستشفيات الجامعية (نائباً لرئيس اللجنة) .
- ٣- رئيس إدارة الفتوى لوزارة الصحة بمجلس الدولة .
- ٤- السيد المستشار/ رضا عبد المحسن عبد الحميد - رئيس استئناف بمحكمة استئناف القاهرة .
- ٥- رئيس الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية .
- ٦- الرئيس التنفيذي للمجلس الصحي المصري .
- ٧- رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية .
- ٨- كبير الأطباء الشرعيين .

- ٩- الأستاذ الدكتور/ هاني إبراهيم راجي - استشاري أمراض القلب بمعهد القلب القومي (مثلاً عن وزارة الصحة والسكان) .
- ١٠- الأستاذ الدكتور/ أحمد محمد الهادي محمد عناني - مستشار وزير التعليم العالي والبحث العلمي للشئون الصحية (مثلاً عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي) .
- ١١- مدير إدارة الخدمات الطبية بالقوات المسلحة - مثلاً عن وزارة الدفاع والإنتاج الحربي .
- ١٢- اللواء طبيب/ حسام طلعت نصيف عبد المطلب - قطاع الخدمات الطبية (مثلاً عن وزارة الداخلية) .
- ١٣- الأستاذ الدكتور/ حسام صلاح أحمد مراد - عميد كلية طب قصر العينى بجامعة القاهرة .
- ١٤- الأستاذ الدكتور/ على محمد على الأنور - عميد كلية الطب بجامعة عين شمس .
- ١٥- الأستاذ الدكتور/ حسين عبد الظاهر حسين أبو الغيط - عميد كلية طب بنين جامعة الأزهر بالقاهرة .
- ١٦- ممثل عن نقابة المهن الطبية المعنية بالموضوع المعروض على اللجنة العليا ، يرشحه مجلس النقابة .
وللجنة العليا أن تستعين بمن تراه من ذوي الخبرة والمتخصصين في الموضوعات التي تنظرها دون أن يكون له صوت معدود في المداولات .
- (المادة الثانية)**

تجمع اللجنة العليا بصفة دورية كل شهر بدعوة من رئيسها ، أو كلما دعت الحاجة لذلك ، ولا يكون انعقادها صحيحاً إلا بحضور ثلثي أعضائها على الأقل ، على أن يكون من بينهم رئيس اللجنة أو نائبه .
ويجوز انعقادها أو المشاركة في اجتماعاتها بأية وسيلة من وسائل أو تقنيات الاتصال الحديثة ، بما في ذلك الاجتماع عبر الفيديو المرئي والمسموع ، وتُعد المشاركة على هذا النحو حضوراً للجتماع ، ويتquin توثيق تلك المشاركة بالوسائل المناسبة .

(المادة الثالثة)

تصدر اللجنة العليا قراراتها بأغلبية الأعضاء الحاضرين ، وفي حالة التساوي يرجح الجانب الذي منه رئيس الاجتماع .

(المادة الرابعة)

يحل نائب رئيس اللجنة العليا محل رئيسها عند غيابه أو قيام مانع لديه .

(المادة الخامسة)

تكون اجتماعات اللجنة العليا و مداولاتها وإجراءاتها و تقاريرها سرية ، ولا يجوز إفشاء أو استخدام المعلومات الواردة فيها أو نشرها إلا وفقاً لما هو مقرر في قانون تنظيم المسئولية الطبية و سلامة المريض المشار إليه .

(المادة السادسة)

تلتزم كافة الوزارات والجهات المعنية، كل فيما يخصه، بالتعاون مع اللجنة العليا في سبيل تفعيل وتنفيذ اختصاصاتها المنصوص عليها في قانون تنظيم المسئولية الطبية و سلامة المريض المشار إليه .

(المادة السابعة)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٧ جمادى الأولى سنة ١٤٤٧ هـ

(الموافق ٢٩ أكتوبر سنة ٢٠٢٥ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ مصطفى كمال مدبوبي